

10 قتلى وجرحى بهجوم صاروخي في الرمادي.. والسلطات تنفي

العراق: الأنبار ونيوى تخوضان غمار انتخابات مجالس المحافظات.. على وقع العنف



أفراد القوات النظامية دشوا العملية الإنتين الماضي

وبغداد - «وكالات»: ادلى العراقيون اسس باصواتهم في انتخابات مجالس المحافظات المؤجلة في محافظتي الأنبار ونيوى ذات الغالبية السنية اللّتين تشهدان توترا في الأوضاع الأمنيّة وتواصلان الاحتجاجات منذ أشهر ضد الحكومة. ويقوم أكثر من ثمانية ملايين ناخب باختيار 69 عضوا في مجالس المحافظتين الواقعتين في شمال وغرب البلاد من بين 1185 مرشحا ينتمون لـ44 كيانا واتحافا حزبيا.

وكانت العملية الانتخابية مع إجراءات أمنية مشددة في المحافظتين اللّتي قتل فيها حتى الآن تسعة مرشحين، بحسب الأمم المتحدة.

وأعلنت قيادة العمليات في المحافظتين أسس الأول عن فرض حظر التجوال على المركبات والدراجات وعربات الدفّع ابتداء من السادسة فجر الأسس، في إجراء يستهدف ضمان الانتخابات ومنع وقوع أعمال عنف خلالها.

واقاد مصدر أمّني في مدينة الرمادي بمحافظة الأنبار بمقتل شخص وجرح خمسة آخرين بسقوط أربعة قذائف هاون بالقرب من أحد مراكز الاقتراع. ويقول مراسلون من العراق إنّ قيادة عمليات الأنبار نفت في خبر عاجل بثّه تلفزيون العراقية شبه الرسمى خير سقوط تلك القذائف رغم وجود صور التقطتها بعض وسائل الإعلام في مكان الحادث.

وفي مدينة الموصل مركز محافظة نينوى، أقاد مصدر أمّني بمقتل شرطين اثنين وموظف في مفوضية الانتخابات وجرح أربعة موظفين آخرين في حادثين منفصلين بانفجار عبوات ناسفة زرعت على جانب الطريق. وفي غرب الموصل، أصيب مدّني بجروح بانفجار عبوة ناسفة وبُنظر إليها باعتبارها مقياسا لشيوعية رئيس الوزراء نوري

«حزب الله» تمهل أعضاء «مجاهدي خلق» 10 أيام للرحيل

مخيم «مجاهدي خلق» قرب مطار بغداد الدولي، السبت الماضي، والذي أسفر، بحسب مصادر عراقية، عن سقوط ما يزيد على 15 شخصا من اللاجئين الإيرانيين، بين قتل وجريح. وانهم الأسس العام لـ «حزب الله»، واثق البطاط ما أسماها بـ «زمرّة خلق الإرهابية»، وهي نفس التسمية التي تطلقها عيها السلطات الإيرانية، بأن «لديها اتصالا بقيود اللعبة القاعدية البعثية في العراق، حيث تّووي

شخصيات إرهابية، وتعمل على تنسيق الأوراق القامرية على الحكومة العراقية، وعلى العراق». وتابع البطاط بقوله إنّ «الزمرّة الإرهابية متورطة بالانفجارات التي تحدث في العراق، حيث هناك أدلة ووثائق تثبت ذلك»، مشيرا إلى أنّ «مديرية الأمن الوطني لديها أدلة تثبت تورط زمرّة خلق الإرهابية بتلك الأعمال، إضافة إلى امتلاكهم محاضّر اجتماع الزمرّة مع تنظيم القاعدة، ومع البعثيين القدامى».

اشتباكات متقطعة.. ومرسي يتوعد بـ«التصدي الحازم» لـ«الخارجين على القانون»

مصر: التوتريسود المحافظات.. و«الإخوان» يتظاهرون اليوم

القاهرة - «وكالات»: سيطرت حالة من التوتّر على محافظات مصرية شهدت احتجاجات واشتباكات بين أنصار جماعة الإخوان المسلمين ومناضلين للرئيس محمد مرسي والذين هاجموا مقرات للجماعة وطعنوا أفرادا منها، على خلفية قرار تعيين بعض المحافظين الجدد الذين منع بعضهم من الوصول لمقر عملهم. فقد شهدت مناطق عدة بمحافظة الأقصر مظاهرات احتجاجا على قرار تعيين عادل الخياط عضو الجماعة الإسلامية محافظا لها، حيث عبر المتظاهرون عن رفضهم للقرار وحذروا من انعكاساته السلبية على السياحة بالمحافظة، وبالمقابل تظاهر عدد من المؤيدين للمحافظ ورددوا هتافات الترحيب به.

وفي محافظة الغربية، عاد الهدوء إلى محيط مبنى المحافظة ومحيط مقرات الإخوان بمنطقة المحلة بعد أحداث العنف والاشتباكات مساء أسس الأول نتيجة محاولة المتظاهرين اقتحام مقر حزب الحرية والعدالة الكائن بإسحار الجلاء بمنطقة بالقاهرة والجبارة وزجاجات المولوتوف عليه. وارتفع عدد مصابي الاشتباكات التي استهدفت مقر الجماعة في محافظة الغربية إلى 23 مصابي، في هذه الأنحاء، نفى مدير أمن محافظة الغربية اللواء حاتم عثمان، صحة توافّد أجهزة الأمن بالمحافظة بإخلاء الشوارع المحيطة بمقرات الإخوان للبلطجية ليمكنوا من الانتقام من الجماعة. وأكد مدير الأمن في تصريح له أسس الأول أنّ جهاز الشرطة لن ينحاز لأي طرف.

وقد حاول المحتجون أسس الأول اقتحام مكتب السيد عسّكر القيادي بجماعة الإخوان وعضو مجلس الشعب، ومقر الإخوان، لكن الشيعة على مقر حزب الحرية والعدالة بالحلّة وإحراق سيارة خاصة بمحافظ كفر الشيخ سعد الحسيني. وفي المنوفية بدأ عشرات الأشخاص اعتصاما أمام مقر المحافظة احتجاجا على تعيين أحمد شعراوي محافظا، وقال أحد

المتظاهرين ويدعى محمود كمال لووكالة الصحافة الفرنسية، «هذه المحافظة تصوت بوماضد الإخوان المسلمين سواء في الانتخابات أو الاستفتاءات، وتعين محافظ من الإخوان هو استقرا». وفي تطور آخر، طعن محتجون أربعة قياديين بجماعة الإخوان أسس الأول بمدينة المنصورة عاصمة محافظة الدقهلية، بينما هاجم محتجون آخرون مؤتمرا للجماعة «ضد العنف» بمحافظة كفر الشيخ. وقال الشهود إنّ الأربعة وبينهم نقيب المهندسين بالدهلية زكريا على زيادة ومسؤول بحزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الإخوان بالمحافظة هوجموا بعد زيارة لمقر المحافظة للتضامن مع المحافظ صبحي عطية الذي يرفض منات من الناشطين تعيينه. وقال شاهد يدعى أحمد عمرو إنّ ناشطين يحاصرون مبنى المحافظة رددوا هتافات مناهة لجماعة الإخوان أثناء الهجوم. وقضى المحافظ الليل في مكتبه بعد أن فرض المحتجون حصارا لبني ديوان عام المحافظة. وفي مدينة دسوق كبرى مدن محافظة كفر الشيخ المجاورة

«الداخلية» تنفي استهداف القصر الرئاسي بالمتفجرات

رئاسة مبكرة. وكان مرسي قد أصدر هذا الأسبوع قرارا عين بمقتضاه 17 محافظا جديدا بينهم سبعة ينتمون لجماعة الإخوان مما أثار غضب ناشطين وسياسيين معارضين، قالوا إنّ مرسي يعمل على «أخونة» الدولة، دون أنّ ينحرف ما تمر به البلاد من اضطراب سياسي وتدهور اقتصادي وانقلاات أمّني منذ الإطاحة بسلطة الخلعو حسّني مبارك عام 2011. هذا ويتأهب انصار جماعة الإخوان للتنظيم السلطة يوم 30 يونيو الجاري، وهو اليوم الذي تحشد فيه قوى معارضة لخروج مظاہرات للضغط من أجل إجراء انتخابات

وفيما بدأت الاحتجاجات تتصاعد في الشوارع المصري، مرسي اجتماعا مساء أسس الأول، مع كبار مساعديه الأمنيين، لبحث خطة التصدي للمظاهرات المبلوينة التي دعت إليها قوى المعارضة في 30 يونيو الجاري، دعا خلاله إلى «التصدي الحازم»، لمن وصفهم بـ«الخارجين على القانون».

واعترض الرئيس مرسي خلال الاجتماع، الذي عقد بمقر رئاسة الجمهورية، بحضور وزيرى الدفاع، الفريق أول عبد الفتاح السيسي، والداخلية، اللواء محمد إبراهيم، ورئيس جهاز المخابرات العامة، اللواء رافت شحاتة، «جهود الدولة في العمل على استقرار الحالة الأمنية»، بحسب بيان للمتحدث الرسمى باسم رئاسة الجمهورية. وأشار البيان إلى أنّ الرئيس، «وجه بضرورة التعامل الحضاري والسلمي مع كافة المواطنين، الذين يعبرون عن آرائهم بشكل سلمي، وضرورة التصدي الحازم لكل خروج عن القانون، أو تهديد لمتنات الدولة». كما لفت البيان إلى أنّ الرئيس اطلع خلال الاجتماع، على «خطط الموضوعة للتعامل مع أي خروج عن التعبير عن الراي



معارضون للإخوان خلال تظاهرة سابقة

بشكل سلمي». كما ناقش الجهود المبذولة للقضاء على الأزمات، التي تحول دون وصول بعض السلع والخدمات للمواطنين، خاصة المواد البترولية، في الغضون، نفى مصدر أسّني بوزارة الداخلية ما تردد حول العثور على متفجرات أو قنابل بمحيط القصر الرئاسي، وذلك بعد ورود معلومات إلى أحد الأجهزة الأمنية عن «اعتزام مجموعة من العناصر، القيام بزرع كمية من المتفجرات أو القنابل بمحيط قصر الاتحادية».

وأكد المصدر الأمني، في تصريحات أوردها التلفزيون المصري، أنه فور تلقي المعلومات، تم إحضار مجموعة من خبراء الكشف عن المفرقات، وبرفقتهم عدد من الكلاب البوليسية المتخصصة في هذا الأمر، وقاموا بعمل مسح شامل لمحيط القصر. ولم أنّ يتم العثور على أي متفجرات. كما أكد المصدر، بحسب موقع «أخبار مصر» نقلا عن وكالة أنباء الشرق الأوسط، أنه تم «تعزيز وتكثيف الخدمات بحصيط قصر الاتحادية، ورفع درجة الاستنفار الأمني، كإجراء احترازي». دون أنّ يفصح عن مزيد من المعلومات.

تقرير يشير إلى ارتفاع في أعدادها بنسبة 176 في المئة

إسرائيل تبدأ بناء عشرة آلاف وحدة استيطانية في الضفة



مستوطنة إسرائيلية في الضفة

يكاد يكون غير مسبوق، في مشروعيها الاستيطاني وتوسيع المستوطنات، ويضمنها تلك التي يتحدث إسرائيليون كثيرون عن إمكانية إخلائها، في حال التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين، كونها تقع خارج الكتل الاستيطانية الكبرى. وتساءل التقرير حول الكيفية التي ستقوم بها إسرائيل بذلك، معتبرا أنّ الأمر ليس واضحا في الوقت الذي يتزايد عدد المستوطنين بـ«الآلاف كل عام». واتهم التقرير الحكومة الإسرائيلية ووسائل الإعلام العبرية، بأنها «اختلقت كذبة تجميد البناء في المستوطنات، حيث تناقلت جميع وسائل الإعلام الإسرائيلية تقريرا أثناء حول قرار مزعوم اتخذه نتيناهو «من دون الإعلان» عنه، بتجميد أعمال البناء في المستوطنات، منذ مطلع العام الحالي.

وتحدثت هذه الوسائل الإعلامية عن حالة غضب تسود المستوطنين بسبب هذا «القرار» في ظل مساع دولية، بينها ما يقوم بها وزير خارجية أميركا جون كيري، لاستئناف عملية السلام والمفاوضات».

حول النشاط الاستيطاني رصدتها حركة «السلام الآن» الإسرائيلية، وأشار المركز إلى أنّ الحكومات الإسرائيلية لا تمتنع عن إخلاء هذه البؤر وتفكيكها وحسب، وإنما تعمل على شرعيتها، حيث اتخذت حكومة تل أبيب، في الشهور الأخيرة، سلسلة قرارات تقضي بشرعة مئات المباني في المستوطنات، والتي شيدت بدون تصاريح بناء.

وتعتمد حكومة نتيناهو شرعة أربع بؤر استيطانية عشوائية، كانت قد تعهدت في الماضي بإخلائها وتفكيكها، وهذه البؤر هي «معالية» و«جبعام» و«غفعات أساف» و«متسبيه لخيش» و«هروث».

يأتي هذا في ظل إعلان الحكومة الإسرائيلية عزمها بدء تنفيذ خطة لتوسيع مستوطنات في الضفة تضمّن بناء نحو ألف وحدة سكنية جديدة بالكلّة الاستيطانية «غوش عتصيون» معلنة عن توسيع مستوطنة «إيتار» من خلال دفع مخطط لبناء 675 وحدة سكنية جديدة. وبين التقرير أنّ هذه المعطيات تؤكّد أنّ إسرائيل مستمرة بخطوات متسارعة، وبشكل

الأراضي المحتلة - «وكالات»: قال «المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية» إنّ إسرائيل شرعت في بناء أكثر من عشرة آلاف وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية، مؤكّدا أنّ نسق بناء المستوطنات ارتفع خلال الربع الأول من العام الجاري بنسبة 176 في المئة مقارنة بالفترة ذاتها خلال العام الماضي مما يفنّد مزاعم تجميد الاستيطان. وأوضح مركز الأبحاث، المتخصص بالدراسات الإسرائيلية، أنّ معطيات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، التي نُشرت في 30 مايو الماضي، تشير إلى أنّه تم البدء في بناء 10300 وحدة استيطانية جديدة خلال الربع الأول من العام الحالي.

وتبيّن هذه المعطيات الرسمية أنّ هناك تراجعاً عاماً في البدء بأعمال بناء المساكن داخل الخط الأخضر بنسبة 3,4 في المئة قياساً بالبدء ببناء مساكن الربع الأول من العام الماضي، بينما سجل بناء مساكن جديدة بمستوطنات الضفة، خلال الشهور الثلاثة الأولى من العام الحالي، ارتفاعاً بنسبة 176,4 في المئة.

كما سجلت أعمال البناء ارتفاعاً بمنطقة القدس بنسبة 48 في المئة مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. وقال مركز الأبحاث ومقره مدينة رام الله بالضفة الغربية «إنّ هذه المعطيات الرسمية تقدّد المزاعم التي رددتها وروجت لها وسائل الإعلام العبرية، والتي تقيد بأن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتيناهو جند أعمال البناء في المستوطنات بالضفة الغربية والقدس الشرقية منذ مطلع العام الحالي».

كما ذكر أنّ 166 مستوطنة تنتشر بالضفة، مضافاً أنّ أكثر من مائة بؤرة استيطانية عشوائية تنتشر على جبال المناطق الممتدة من شمال الضفة إلى جنوبها، مستدلاً على ذلك بتقارير توثيقية

إخلاء سبيل نظيف.. وتنجي جنائيات شمال القاهرة عن قضية مبارك

القاهرة - «وكالات»: أمرت محكمة جنائيات الجيزة في مصر أسس بإخلاء سبيل رئيس الوزراء الأسبق أحمد نظيف لنجاوزة فترة الحبس الاحتياطي المقررة في القانون. وقبلت المحكمة تقاضيا من محامي نظيف الذي كان رئيسا للوزراء خلال الفترة من 2004 حتى الإطاحة بالرئيس السابق حسني مبارك خلال الانتفاضة في يناير 2011. وما زال يواجه المحاكمة في قضية كسب غير مشروع. ولم يتضح متى سيخرج نظيف من محبسه وهو أكبر مسؤول ينتمي لعهد مبارك يخلى سبيله في الشهور القليلة الماضية. من جانبها تحت محكمة جنائيات شمال القاهرة، أسس عن نظر طعن النيابة على قرار إخلاء سبيل الرئيس السابق حسني مبارك، في قضية الكسب غير المشروع، لاستنساغها بالجر. وقررت المحكمة إحالة الطعن إلى محكمة الاستئناف، لتحديد دائرة أخرى لنظره. وقررت محكمة جنح مستأنف الإميرية، برئاسة المستشار أحمد مصيلحي، الثلاثاء، إخلاء سبيل الرئيس السابق حسني مبارك، دون ضمان، على أدّة التحقيقات التي تجرى معه بشأن تضخم قوته والانتهاامات المنسوبة إليه بتحقيق كسب غير مشروع. وقالت المحكمة برئاسة المستشار محمد عامر جادو، إنه طبقا لنص المادة «167»، من قانون المرافعات، وتنجي العضو اليسار بالمحكمة، المستشار محي الدين أحمد، لاستنساغره بالجرح في الدعوى، وتعين عضو جديد، قررت المحكمة إعادة المرافعة في القضية.

..والبرادعي يدعو لـ«احتضان الفلول»

القاهرة - «وكالات»: دعا الدكتور محمد البرادعي، مؤسس حزب الدستور والقيادي بجهة الإنقاذ الوطني، إلى «احتضان ملايين المصريين الذين كانوا أعضاء في الحزب الوطني في عهد الرئيس السابق حسني مبارك مع محاكمة من ارتكبوا جرائم منهم». وقال البرادعي في الحلقة الثالثة من حوارة لصحيفة «الحياة» اللندنية، والتي نُشرت أسس، إنّ «كلمة «فول» تعني اتباع نظام قديم عزلت قياداته في الدستور الجديد، لكن هناك 3 ملايين عضو في الحزب، لا بد من أنّ نخضع هؤلاء ونقدم سوا، ولا نستطيع القول هذا نظام قديم وهذا جديد».

وأضاف: «الحزب الحاكم في الدول العربية ينضم إليه الناس كي يتألوا بطاقة عضوية تسهل لهم مثلا الحصول على سماء أو وظيفة، أي أنه ليس هناك إيديولوجيا ولا انتماء سياسي، مشددا على ضرورة «محاكمة من ارتكبوا جرائم من أعضاء الحزب الوطني المنحل، واحتواء الباقي والنظر إلى المستقبل»، بحسب ما ذكرت صحيفة «المصري اليوم».